وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر السياسة المالية الدورية على القطاع الصناعي في الجزائر -دراسة قياسية-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم: **الاقتصادية**

تخصص: **نقدي وبنكي**

إعداد الطالبة:

- **لعطيوي ياسمينة**

لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ	الصنف	الجامعة	الرتبة
د/ بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر أ	20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د/ بوالشعور شريفة	أستاذ محاضر أ	20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
د/ ساحلي لزهر	أستاذ محاضر أ	20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

الإهداء

اهدي هدا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما

الى جميع اخواني واخواتي حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم

الى كل الاهل والاقارب

الى كل الأصدقاء والاحباب

الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة 20اوث1955 بسكيكدة

الى كل من عرفناهم وجمعت بيننا الدنيا، رفقاء الصبا وزملاء المدرسة

الى جميع من اعاننا على انجاز هدا العمل اثاب الله الجميع

الشكر

الحمد لله الواحد الاحد، والفضل للذي خلق السماوات بلا عمد وقسم الارزاق ولم ينسى أحد، لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، احمدك حمدا كثيرا على ان يسرت لي امري في القيام بهذا العمل، واتمام المشوار الدراسي بتوفيق منك.

أتقدم بخالص تشكراتي الى الأستاذة **الدكتورة بوالشعور شريفة** التي ساعدتني في انجاز هدا العمل بتوجيهها ونصائحها القيمة جزاها الله خيرا،

كما لا أنسى ان أتقدم بالشكر الجزيل الى كافة الأساتذة المحترمين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير بجامعة 20 اوث 1955 بسكيكدة.

الملخص

هدفت هده الدراسة الى اثر السياسة المالية الدورية على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 من خلال عملية التحليل الاقتصادي الاحصائي والقياسي بعد اخد نظرة عامة حول مجموعة من المفاهيم حول السياسة المالية وأهدافها واهم ادواتها بالإضافة الى مفهوم القطاع الصناعي وواقع القطاع الصناعي في الجزائر، جاءت الدراسة التطبيقية لتحليل اثر أدوات السياسة المالية*الإيرادات والنفقات* ومدى مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والقياسي باستعمال برنامج Evieus7 حيث أظهرت النتائج ان التوسع في النفقات العامة بوحدة واحدة في المدى القصير يؤدي الى ارتفاع مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة0,69.

اما الزيادة في الإيرادات العامة بوحدة واحدة في المدى القصير يؤدي الى ارتفاع مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 1,17.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، ناتج القطاع الصناعي، الناتج المحلي الإجمالي.

Summry

This study at the impact of the periodic financial policy on the industrial sector in Algering during the period $1999-2019$ through the process of statistical and econometric analysis after taking an overview of a set of concepts about financial policy, its objectives and most important tools in addition to the concept of the industrial sector and the reality of the industrial sector in Algeria. Applied study to analyse the impact of fiscal policy tools, revenues and expenditure and the extent of the contribution of industrial out put to the GDP and standard using the Evieus program. The results showed that the expansion the contribution of industrial out put to public expenditures by one unit in the short term leads to an increase in the contribution of industrial out put to the GDP, the totals is 0.69 as for the increase in public revenues by one unit in the short run, this leads to a rise in the contribution of industrial out put the economy GDP of 1.17

Key words: fiscal policy, public expenditure, public revenues, industrial sector out put, domestic product loads.

فهرس

البيان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة الجداول والاشكال	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة المالية	
تمهيد	6
المبحث الأول: السياسة المالية	6
المطلب الأول: مفاهيم السياسة المالية	7
المطلب الثاني: القطاع الصناعي	15
المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والقطاع الصناعي	20
المطلب الأول: أثر السياسة المالية على القطاع الصناعي في الفكر الاقتصادي	20
المطلب الثاني: أثر أدوات السياسة المالية على القطاع الصناعي (نفقات، إيرادات)	21
المبحث الثالث: الادبيات السابقة	25
خاتمة الفصل الاول	27
الفصل الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والقطاع الصناعي	
تمهيد	29
المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر	29
المطلب الأول: فترة التخطيط 1970-1999	29
المطلب الثاني: الفترة الانتقالية 1991-1998	30
المطلب الثالث: فترة الانتعاش الاقتصادي 1999-2007	33
المبحث الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر	34
المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي في الجزائر	34
المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي	35

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية الدورية على القطاع الصناعي في الجزائر	37
المطلب الأول: تعريف المتغيرات	37
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية والقطاع الصناعي دراسة قياسية	43
خلاصة الفصل الثاني	70
خاتمة	ه
قائمة المراجع	و

الرقم	البيان	الصفحة
	الجداول	
01	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1993-2007	31
02	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-2007	32
03	الصادرات خارج قطاع المحروقات	35
04	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2019	37
05	تطور حجم الانفاق العام للفترة 1999-2019	40
06	تطور حجم الإيرادات العامة للفترة 1999-2019	42
07	اختبار ديكي فولر في المستوى للنموذج01 لاستقرارية النفقات العامة	46
08	اختبار ديكي فولر في المستوى للنموذج 02 لاستقرارية النفقات العامة	47
09	اختبار ديكي فولر في المستوى للنموذج 03 لاستقرارية النفقات العامة	47
10	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 01 لاستقرارية النفقات العامة	48
11	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 02 لاستقرارية النفقات العامة	48
12	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 03 لاستقرارية النفقات العامة	49
13	اختبار فيليب بيرن في المستوى للنموذج 01 لاستقرارية النفقات العامة	49
14	اختبار فيليب بيرن في المستوى للنموذج 02 لاستقرارية النفقات العامة	50
15	اختبار فيليب بيرن في المستوى للنموذج 03 لاستقرارية النفقات العامة	50
16	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج 01 لاستقرارية النفقات العامة	51
17	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج02 لاستقرارية النفقات العامة	51
18	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج 03 لاستقرارية النفقات العامة	52
19	اختبار ديكي فولر في المستوى للنموذج 01 لاستقرارية الإيرادات العامة	52
20	اختبار ديكي فولر في المستوى للنموذج02 لاستقرارية الإيرادات العامة	53
21	اختبار ديكي فولر عند المستوى للنموذج03 لاستقرارية الإيرادات العامة	53
22	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 01 لاستقرارية الإيرادات العامة	54
23	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 02 لاستقرارية الإيرادات العامة	54
24	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 03 لاستقرارية الإيرادات العامة	55

25	اختبار فيليب بيرن عند المستوى للنموذج 01 لاستقرارية الإيرادات العامة	56
26	اختبار فيليب بيرن عند المستوى للنموذج 02 لاستقرارية الإيرادات العامة	56
27	اختبار فيليب بيرن عند المستوى للنموذج 03 لاستقرارية الإيرادات العامة	57
28	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج 01 لاستقرارية الإيرادات العامة	57
29	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج 02 لاستقرارية الإيرادات العامة	58
30	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج 03 لاستقرارية الإيرادات العامة	58
31	اختبار ديكي فولر عند المستوى للنموذج 01 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	59
32	اختبار ديكي فولر عند المستوى للنموذج 02 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	59
33	اختبار ديكي فولر عند المستوى للنموذج 03 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	60
34	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 01 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	60
35	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 02 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	61
36	اختبار ديكي فولر باستخدام الفرق الأول للنموذج 03 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	61
37	اختبار فيليب بيرن عند المستوى للنموذج 01 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	62
38	اختبار فيليب بيرن عند المستوى للنموذج 02 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	62
39	اختبار فيليب بيرن عند المستوى للنموذج 03 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	63
40	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج 01 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	63
41	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج 02 لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	64
42	اختبار فيليب بيرن باستخدام الفرق الأول للنموذج 03 لمساهمة الناتج الصناعي في	64

	الناتج المحلي الاجمالي	
43	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	65
44	اختبار استقرار البواقي	66
45	التوزيع الطبيعي للبواقي	67
46	اختبار LM	67
47	اختبار ARCH	67
48	اختبار نموذج تصحيح الخطأ	68
	الاشكال	
01	يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2019	39
02	يبين تطور الانفاق العام للفترة 1999-2019	41
03	يبين تطور الإيرادات العامة للفترة 1999-2019	43

المقدمة

يعتبر القطاع الصناعي من اهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي في طريق التقدم، حيت كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الدي حققته هده الدول في مختلف القطاعات الأخرى، كما ان التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب عديدة من الدول الصناعية ما هو الا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي.

ان للسياسة المالية دور على الإنتاج والقدرة على استغلال قطاع الصناعة فهي تقود السوق لقطاع التصنيع من خلال التلاعب الهادف بإيرادات الحكومة ونفقاتها فعندما تتبع الحكومة سياسة توسعية فإنها تقلل الضرائب وتزيد الانفاق والقدرة الشرائية للوحدات الاقتصادية التي بدورها توسع سوق المنتجات المصنعة وهدا بدوره يرسل إشارة الى الشركات المصنعة لزيادة قدرتها الإنتاجية على اغتنام الفرصة لزيادة الطلب في السوق والعكس عند اتباع سياسة انكماشية، وبفضل التطور الدي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة، اصبح من واجب الدولة ولزاما عليها ان تتدخل في توجه الاقتصاد القومي في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد القومي،

فالقطاع الصناعي من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، فقد أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطوره من اجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث اصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والقومي، حيث « كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي اكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل»، كما ان اكتساب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل الاقتصاد اقل هشاشة واكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات المحلية والاقليمية والدولية.

ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، وقد كان لأدوات السياسة المالية دور مهم في تحكم الدولة بالاقتصاد وتوجيهه لمختلف القطاعات الاقتصادية بغية تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي من خلال التأثير على متغيرات القطاع الصناعي باستخدام الضرائب والانفاق العام والموازنة العامة، من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا للتحولات الجدرية التي عرفتها الجزائر مند بداية الالفية الجديدة الى يومنا هادا وبعد الاستقرار الاقتصادي الدي عرفته البلاد وتحسن الأوضاع الاقتصادية، بسبب ارتفاع في أسعار النفط وزيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة التي كان لها أثر كبير في انتعاش الاقتصاد الوطني عن طريق توزيعها على جميع القطاعات خاصة قطاع الصناعة، الدي عرف نموا في بعض الصناعات، كصناعة الادوية والنسيج والاحدية والسيارات الا ان هادا القطاع لايزال يعاني من الاختلالات.

وتعد السياسة المالية المحرك المنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي من خلال التكيف الكمي لحجم النفقات الحكومية التي تتأثر بدورها بحجم إيراداتها والتي تتمثل في الإيرادات النفطية، فبزيادة مردود أسعار النفط يسبب في ارتفاع الإيرادات العامة مما يدفع بالدولة الى التوجه نحو التوسع في الانفاق وفي حالة انخفاضه يعني شح المردود والعائد لهده الأخيرة مما يعني اختلال وإعادة النظر في البرامج المسطرة وتبني إجراءات تقشفية وترشيد الانفاق الحكومي. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل: ما مدى قدرة السياسة المالية على مواكبة تغيرات القطاع الصناعي في الجزائر وتأثيرها عليه؟

ماهي اهم محددات والعوامل المؤثرة على القطاع الصناعي؟

فيما تتمثل طبيعة العلاقة التي تربط بين أدوات السياسة المالية والقطاع الصناعي؟

هل هناك علاقة تربط بين الدورة الاقتصادية ومكونات الانفاق الحكومي؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية بحثنا قمنا بصياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر دو دلالة إحصائية للسياسة الملية على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 عند مستوى معنوية 5%.

وانطلاقا من الفرضية الرئيسية تنبثق الفرضيات الفرعية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإيرادات العامة على الناتج الصناعي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%

يوجد أثر ذو دلالة احصائية للنفقات العامة على الناتج الصناعي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أداء القطاع الصناعي في ظل التقلبات الدورية للسياسة المالية التي تعد من اهم التغيرات الداخلية على الاقتصاد الوطني من خلال أدوات السياسة المالية.

اهداف الدراسة

تهدف هده الدراسة الى تسليط الضوء على دور التأثير الذي يمس القطاع الصناعي من خلال أدوات السياسة المالية ومدى مواكبة هذه الأخيرة للاتجاهات الدورية والتقلبات على مستوى الدورة الاقتصادية وإبراز أهمية مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني ومن بين اهداف الدراسة:

التعرف على القطاع الصناعي وإبراز أهميته في الاقتصاد الوطني

التعرف على أثر أدوات السياسة المالية على القطاع الصناعي

ابراز العلاقة بين السياسة المالية الدورية والقطاع الصناعي في الجزائر

التعرف على مسار تطور كل من الارادات والنفقات العامة ورصيد العجز الموازي في الجزائر

حدود الدراسة

تسعى هده الدراسة الى تحليل وقياس أثر السياسة المالية الدورية على القطاع الصناعي في الجزائر للفترة الممتدة من 1999 الى 2019 اذ تعد الجزائر من الدول التي أعطت للسياسة المالية مكانة هامة عن طريق تطبيق برامج تنموية واسعة.

منهج البحث

اعتمدنا في اعداد هذا البحث على المنهج الوصفي عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى فصول الدراسة،

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي عند تصورنا لمحتوى السياسة المالية والقطاع الصناعي ضمن هذا البحث، اما بالنسبة للأساليب الإحصائية المستخدمة في إطار الدراسة الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على برنامج Eviews7.

هيكل البحث

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا البحث الى فصلين على النحو التالي:

حيث نعالج في الفصل الأول التعريف العام للسياسة المالية وادواتها والية عملها كما تم التطرق الى مفهوم القطاع الصناعي وأثر ادوات السياسة المالية عليه بالإضافة الى مختلف الدراسات والنظريات التي تم دراستها من عدة علماء اقتصاد.

ونستعرض في الفصل الثاني الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على القطاع الصناعي حيث تم التعرف على متغيرات الدراسة وصولا الى نتائج تقدير النموذج.

الفصل الأول:
التأصيل النظري لسياسة المالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى في الفكر المالي والاقتصادي الحديث، وقد ازدادت أهميتها بسبب المتغيرات المتعددة التي طرأت على المجتمعات الحديثة سواء المتغيرات الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية ويعود الاسهام الكبير للاقتصادي جون ما ينر **كينز** في مؤلفه النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود، في تأسيس قاعدة معرفية حول أهمية السياسة المالية مع تأكيده على فشل اليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني اراء **كينز** الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة الى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة. ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي.

المبحث الاول: مفاهيم السياسة المالية

السياسة المالية تعتبر أداة من أدوات السياسة العامة للدولة وتحتل موقعا هاما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق مختلف اهداف الاقتصاد الوطني، حيث تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق مستوى عال من الدخل الوطني من جهة، والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة أخرى، وبناء على ما سبق سوف يتم التطرق من خلال هدا المبحث الى تعريف السياسة المالية والتعرف على مختلف ادواتها.

المطلب الأول: السياسة المالية

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من كلمة فرنسية fisc وتعني حافظة النقود او الخزانة، وكانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، ويشير الفكر المالي الى تعريفات مختلفة بمفهوم السياسة المالية وعلى سبيل المثال ندكر منها: تعرف السياسة المالية بانها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف[1].

وتعرف على انها برنامج عمل تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الارادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث اثار مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[2].

كما عرفت السياسة المالية من الناحية الفنية بانها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بدلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب، والرسوم، والنفقات العامة، والقروض العامة، وذلك للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول الى اهداف السياسية الاقتصادية العامة للدولة[3].

والسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وتتضمن تكيفا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة، وكدلك تكيفا نوعيا لأوجه هدا الانفاق ومصادر هده الإيرادات بغية تحقيق اهداف معينة، بطبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخول والثروات. اي هي دراسة جميع النشاطات المالية للدولة وهي مرتبطة كدلك بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة للتسيير الأمثل للإيرادات والنفقات العامة، من اجل الرفع من مستويات النشاط الاقتصادي وتحقيق استقراره[4].

---

[1] مهيدي حسنية: دراسة آثار تقلبات اسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية 1970-2016، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، سنة2019، ص 15.

[2] حامد عبد المجيد دراز: دراسات في السياسة المالية، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص61.

[3] دياب محمد، واخرون: التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص35.

[4] مصطفى الجمل هشام: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص6.

وفقا مما سبق فان مجمل التعريفات تتفق ان: السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى الدولة الى تحقيقها، وهي السياسة التي بفضلها تستعمل الدولة برامج نفقاتها، وايراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث اثار مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، أي تنمية استقرار الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة[1].

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

النفقات العامة: وهي الأموال الازمة لتحقيق الاشباع العام لسد الحاجات العامة، وان الدولة تقوم بشراء السلع والخدمات الازمة لتحقيق هدا الاشباع، اذ يختلف مدى الاشباع تبعا للفلسفة التي تنتهجها الدولة أي الدور الدي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها، وان هده الحاجات اخدة في الازدياد مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،

يحدد مفهوم النفقة العامة باعتبارها مبلغا نقديا يخرج من خزانة الدولة بقصد اشباع حاجة عامة، حيث تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات. ويمكن ان تصدر النفقة العامة عن الدولة او احدى هيئاتها حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة ولا يمنع من دلك ان هده المشروعات تخضع في ادارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، لان دلك لا يزيل عن صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية،

هناك قواعد تحكم الانفاق العام منها[2]:

قاعدة المنفعة: حيث يهدف الانفاق الحكومي الى تحقيق اقصى منفعة ممكنة وذلك من اجل اشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق اهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين، وهنا يجب على الدولة الموازنة بين المنافع لتحقيق اقصى منفعة اجتماعية حسب أولويات الانفاق العام بتوزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والاقاليم المختلفة وكدلك لمختلف الطبقات الاجتماعية.

قاعدة الاقتصاد: المقصود بها الابتعاد عن التبذير والاسراف والدي يؤدي الى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها الى مجالات أخرى أكثر منفعة، ولتبني هده القاعدة لابد من الالتزام بسياسة ترشيد الانفاق.

[1] مهيدي حسنية، مرجع سبق دكره، ص17.

[2] طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص34.

قاعدة الترخيص: ويعني دلك ان أي مبلغ من الأموال لا يصرف الا ادا سبقت دلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

يعبر الانفاق العام عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية التي تعتمد في التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت مقابل او بدون مقابل، سواء كانت لأغراض جارية او رأسمالية وتندرج النفقات العامة تحت مجموعة من التقسيمات على النحو التالي[1]:

حسب جهة الانفاق: وهنا تنقسم الى مركزية او نفقات الهيئات المحلية (لامركزية).

حسب التكرار: وهي تنقسم الى نفقات عادية (جارية) كالرواتب والأجور، وفوائد القروض والاعانات والمنافع الاجتماعية ومخصصات القطاع العسكري، والبعثات العلمية اما النفقات غير العادية (غير متكررة) فتشمل النفقات الرأسمالية.

حسب الشكل: وتشمل الأجور والرواتب، ونفقات المساعدات والمنح الاجتماعية وكدلك نفقات خدمة الدين العام.

حسب الغرض: وتقسم بموجب دلك الى نفقات عمومية تذهب للإرادات الحكومية في الدولة، ونفقات الرفاه العام التي تذهب لصالح بناء المستشفيات والمدارس والحدائق العامة والشوارع..... ونفقات الامن العام.

حسب الاثار الاقتصادية: وتقسم الى نفقات منتجة تولد عائدا مثل الطيران والبريد، ونفقات غير منتجة مثل شق الطرق الزراعية، كما قد تكون نفقات استثمارية ونفقات تحويلية التي تشمل على الإعانات بمختلف أنواعها كالضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية المختلفة وغيرها.

الإيرادات العامة: تعتبر الارادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الانفاق العام، وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي حيث اقتصرت الإيرادات العامة عند التقليديين عل كيفية تزويد الخزانة العامة بالأموال الازمة لها من اجل تغطية الانفاق الازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، اما في المدرسة الحديثة فبجانب كون الإيرادات العامة أداة للحصول على الأموال العامة، الا انها أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة الى تزايد أهمية الانفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

والايرادات العامة هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال الازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع.

[1] مهيدي حسنية، مرجع سبق دكره، ص25.

والايرادات العامة ماهي الا دخول من مصادر مختلفة قد تكون الضرائب او الرسوم وغيرها، وكل هدا بدافع تغطية نفقات الدولة[1].

1-إيرادات الدولة من املاكها (الدومين) :

وتنقسم أملاك الدولة بوصفها شخصا معنويا الى نوعين من الأملاك [2]

الأملاك العامة او الدومين العام: وتتمثل في الطرق العامة والجسور والسدود والموانئ والكهرباء وكل شيء مخصص للاستخدام العام لكل من يريد الاستفادة منه شرط ان يلتزم بالقيود التي تضعها السلطة العامة لهده الاستفادة، كدلك تعتبر الدوائر الحكومية من الدومين العام لأنها مخصصة للنفع العام أي كل افراد المجتمع وليس لمنفعة طبقة معينة ولا تقصد الدولة من استغلال الدومين العام تحقيق الربح.

الأملاك الخاصة او الدومين الخاص: وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها الى ثلاثة أنواع وهي:

الدومين الزراعي والعقاري: ويتكون من الاراضي الزراعية والغابات والمصائد والمناجم ومصادر الثروة المعدنية، التي ملكيتها يجب ان تكون بيد الدولة لدورها الحيوي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي باعتبارها ثروة قومية يجب الحفاظ عليها.

الدومين التجاري والصناعي: تزايدت أهمية هدا الدومين واتسعت من خلال تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بعد التطور الدي حصل على واجباتها، وبدلك مارست الدولة التجارة وإقامة المشاريع الصناعية الكبرى لإنتاج البضائع.

الدومين المالي: يعد هدا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص ويقصد به حق الدولة في اصدار النقود ومحفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة.

2-الضرائب العامة: الضريبة العامة هي فريضة مالية الزامية تفرضها الدولة وفق قانون او تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى اليها الدولة. اوهي عبارة عن مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الافراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل ودلك لتحقيق اهداف المجتمع.

[1] مهيدي حسنية، مرجع سبق دكره، ص32

[2] طاقة محمد، العزاوي هدى، مرجع سبق دكره، ص75-77.

أنواع الضرائب:

يمكن تصنيف أنواع الضرائب المختلفة على أساس ثلاث مجموعات على النحو التالي:

من حيث تعدد الضريبة:

الضريبة الوحيدة: حيث تفرض الدولة نوع واحد فقط من الضرائب تسعى من خلاله الى تحقيق الأهداف التي تسعى اليها كان تفرض ضريبة مبيعات بنسبة محددة على كل من المواطنين والمقيمين دون ان يكون هناك نوع اخر يفرض بشكل خاص، الضريبة المتعددة: حيث يتم فرض عدة أنواع من الضرائب مثل فرض ضريبة مبيعات الشركات والمؤسسات، وضريبة دخل على الأرباح الناتجة من الاستثمار.

من حيث الوجود والاستعمال:

الضرائب المباشرة: تعتبر ضرائب مباشرة ادا كان دافع الضريبة لا يستطيع نقل عبئها الى غيره فهو الشخص المقصود بفرضها من قبل المشرع، مثل ضريبة الدخل على الرواتب والأجور، فهي تفرض ادا تحقق دخل منها ولا يستطيع الممول نقل عبئها الى شخص اخر.

الضرائب غير المباشرة: يستطيع دافع الضريبة هنا نقل عبئها الى شخص اخر ويمكن ان يكون قصد، المشرع في فرضها هو الشخص الدي يتحملها في النهاية، ومثالها ضريبة المبيعات حيث يدفعها التاجر ويحملها الى المستهلك.

من حيث النظرة الى دافع الضريبة:

الضريبة الشخصية: حيث يتم مراعات حالة وظروف دافع الضريبة الاجتماعية عند فرضها مثل مراعات عدد افراد اسرة الممول وادا كان يمتلك السكن الدي يسكنه.

الضريبة على الأموال: حيث لا يراعى ظروف دافع الضريبة المالية والاجتماعية عند فرض هدا النوع من الضرائب، بل وان وعائها هو المال الدي يفرض عليه، ومثال دالك ضريبة الجمارك[1].

[1]طاقة محمد، العزاوي هدى، مرجع سبق دكره، ص95، 104.

3-الرسوم :

تعرف الرسوم انها اقتطاع نقدي بواسطة الدولة او احدى الهيئات المحلية يدفعه الفرد جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه من جراء تادية الدولة لخدماتها، وتحقيق النفع العام يعود على المجتمع ككل[1].

ويمكن تعريف الرسوم على انها مبلغ من النقود يدفعه الفرد الى الدولة او احدى هيئاتها لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له، بناءا على طلبه[2]. وهده الخدمة يجب ان تكون ذات نفع عام أي ان يكون الهدف الأساسي منها هو المصلحة العامة وليس تحقيق الارباح على سبيل المثال: رسوم صناعية، رسوم المرافئ.... الخ. وكان للرسم سابقا أهمية كبيرة في موارد الدولة، ومع التقدم الاقتصادي فقدت هده الأهمية نظرا لتحديد الرسم في حدود تكلفة انتاج الخدمة او اقل ولكن ومع دلك مازالت تشكل نسبة من الإيرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية.

4-القروض العامة:

وهي مبالغ نقدية تقترضها الدولة او الهيئات العامة من الافراد، او الهيئات الخاصة، او الهيئات العامة الوطنية او الأجنبية، او المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض.

أنواع القروض: يمكن تحديد أبرز أنواع القروض بما يلي:

من حيث مصدر القروض:

القروض الداخلية: وهي القروض التي تتفق حولها الدولة مع المؤسسات الوطنية وتعطي مقابلها سندات الى الدائنين تستهلك فيما بعد على أساس برامج معدة لهده الغاية، وتدفع عنه فوائد معينة.

القروض الخارجية: وهي القروض التي تتفق حولها الدولة مع دول او مؤسسات خاصة خارجية، وتعتمد هده الغاية اتفاقيات تتضمن تحديد قيمة القرض ومهلة سداده ونسبة الفائدة التي تتوجب عليه.

[1]منصور شريفة، السياسة المالية كالية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مدكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران2، الجزائر، 2016، ص34.

[2]طاقة محمد، العزاوي هدى، مرجع سبق دكره، ص81.

من حيث مدة تسديد القروض:

قروض قصيرة الاجل: وهي القروض التي تكون مدة تسديدها قصيرة قد لا تتجاوز السنة الواحدة.

قروض متوسطة الاجل: وهي القروض التي تحدد تسديدها بفترة أطول من النوع الأول بين السنة الى خمس سنوات.

قروض طويلة الاجل: وهي القروض التي تتحدد مدة تسديدها بفترة أطول نسبيا من النوع الثاني قد تصل الى عشرة سنوات او أكثر[1].

الفرع الثالث: ألية عمل السياسة المالية

تكمن الية السياسة المالية في التحكم في حجم الانفاق والضرائب والدين العام بهدف السيطرة على التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية ولإنفاقيه لتحقيق العمالة الكاملة، رفع معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل، اد تستطيع الحكومة تحقيق هده الأهداف من خلال زيادة او خفض الانفاق العام والضرائب وفقا للوضع الاقتصادي[2].

وكون ان جميع الدول تسعى الى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن أحيانا، ويمكن ان تظهر له حالات تسمى بالفجوة التضخمية او الانكماشية وهي كتالي:

في حالة الكساد الاقتصادي الفجوة الانكماشية:

وهي تعني ان يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، مما يعني كدلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، وفي هده الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هدا الوضع تلجا الحكومة الى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، التي تكون عن طريق:

- ✓ زيادة مستوى النفاق العام والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة من سلع وخدمات، او زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الافراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد، وبالتالي يؤدي زيادة دخول

[1] مهيدي حسنية، مرجع سبق دكره، ص38، 39.

[2] سعد الله داود: الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص185.

الافراد الى زيادة الطلب والتي تؤدي بالمؤسسات الى زيادة انتاجها، ومنه الاحتياج الى ايدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي الى علاج مشكلة البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية الى الامام؛

- ✓ كما قد تلجا الحكومة الى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الانفاق العام، او إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي الى زيادة الدخل الصرفي، لان تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها او التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي الى زيادة الدخل الصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي؛
- ✓ وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الانفاق العام وتخفيض الضرائب، ودلك بما يخدم الاقتصاد من اجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ودور السياسة المالية في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، ودلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على[1]:

- ✓ تخفيض مستوى الانفاق العام: والدي يؤدي بفعل الية المضاعف الى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي الى نقص الطلب الكلي الدي يؤدي الى كبح مستوى الأسعار؛
- ✓ رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي الى تخفيض الدخل الصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب، الدي يؤدي الى كبح الأسعار؛
- ✓ وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا من خلال المزج بينهما أي تخفيض مستوى الانفاق العام وزيادة الضرائب من اجل الخروج من حالة التضخم.

[1] لوالبية فوزي، واخرون، اثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، المجلد الحادي عشر، العدد3، سبتمبر2020، ص67.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي

الفرع الاول: تعريف الصناعة

بالرجوع الى مصطلح الصناعة في اللغة الإنجليزية industry واللغة الفرنسية industrie نجده يرجع الى الكلمة اللاتينية indus tria، والتي تعني النشاط، وهدا المصطلح يختلف مدلوله باختلاف المهتمين به. فقد عرف الاقتصاديون الصناعة على انها عملية تحويل ميكانيكي او كيميائي للمواد من شكل الى اخر، وهي خلق المنفعة الشكلية التي تعتبر احدى المنافع الخمس المحددة في إعطاء صفة الإنتاج، اما عند القانونيين فهي تتضمن الصناعة والتجارة، ويفصلها المحاسب بانها كل ما يهدف الى تحقيق قيمة مضافة مع استهلاك وسيط.

وتعتبر الصناعة من الناحية النظرية مجموعة نظم ومشاريع إنتاجية تهتم بخلق سلعة لها مواصفات معينة قادرة على اشباع حاجات المستهلكين. وعليه فان مفهوم الصناعة يصنف الى المعاني الثلاثة التالية[1]:

المعنى الاول: الصناعة هي العملية الأساسية التي ترتبط بالأسلوب او الفن الإنتاجي او تحسين السبل الازمة لإنتاج الثروة، سواء كان هادا النشاط متعلقا بعملية التصنيع او بتلك الأنشطة الازمة لاستخراج مواد او خامات أولية.

المعني الثاني: يركز على نشاط مجموعة من الوحدات او الشركات التي تعود ملكيتها للأفراد او القطاع العام او تلك التي تنشا بالتعاون، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية لإنتاج مجموعة من المنتجات او السلع او الخدمات بغرض تلبية احتياجات العنصر البشري.

المعنى الثالث: ويمثل وجهة النظر الإحصائية حيث ينظر الى الصناعة على انها مجموعة من المنشآت تمثل كل منها وحدة اقتصادية بسيطة او مركبة تقوم بنشاط متجانس وتهدف الى تحقيق انتاج السلع والخدمات.

وتعبر الصناعة عن التحويل المستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية الى منتجات يسهل نقلها، فالنشاط الصناعي يؤمن انتاج السلع والخدمات واستغلال الثروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والاستهلاك والتشغيل، انطلاقا من ان عملية التصنيع هي عملية تنموية تختلف في جوهرها عن التنمية الاقتصادية، فيمكن اعتبار التصنيع انه تلك العملية التنموية الهادفة الى القضاء على التخلف وتطوير مختلف مكونات الاقتصاد

[1] محصول سعيد، دور السياسة الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012، لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحلت عباس، سطيف1، الجزائر، 2014، ص7.

الوطني عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدامها في شتى المؤسسات الإنتاجية وتحقيق الأهداف الاجتماعية، والمتمثلة في القضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشي للأفراد[1]،

يتشكل القطاع الصناعي من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة، حيث ان كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج او استخداماته، فادا كان تحليل الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فانه يمكننا تقسيم الصناعات الى استخراجية وتحويلية، فالصناعات الاستخراجية هي التي تتولى استخراج المواد الخام من الطبيعة دون اجراء أي تغيرات ميكانيكية او كيميائية عليها، اما الصناعات التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها الى منتجات نهائية او نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية[2]،

وحسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الصناعات وهم القطاع الخاص والقطاع العام والمختلط، ومن حيث الحجم فان القطاع الصناعي يتشكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وحسب أهمية المنتوج فيمكننا التمييز بين نوعين من الصناعات، الصناعات الثقيلة والتي تشمل صناعة السلع الانتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات، والصناعات الخفيفة المتمثلة في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية والتبغ والمنسوجات والاثاث والخشب[3].

الفرع الثاني: أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد

بسبب المزايا التي تتميز بها الصناعة عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنها تلعب دورا متميزا في تحقيق التنمية الاقتصادية ودلك من خلال[4]:

ان المعدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي تساهم في تعجيل نمو الدخل الوطني من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى، ولهدا فان الدول النامية تنظر الى التصنيع كوسيلة لتحقيق

[1]مخضار سليم: دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، سنة 2018، ص97.

[2]القريشي مدحت: الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، سنة2005، ص89.

[3]مخضار سليم، مرجع سبق دكره، ص98.

[4]بن نية حميد، فكارشة سفيان: مقالة بعنوان دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ص5-7.

معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والدخل الوطني، حيث كثيرا ما يربط البعض بين كل من التقدم والثروة في الدول المتقدمة بتقدمها في الميدان الصناعي، وكدا تأخر وفقر الدول النامية وتركيزها على الزراعة وإنتاج السلع الأولية، ودلك نتيجة الإنتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لقدرة القطاع الصناعي على استيعاب منجزات العلم والتكنولوجيا واستخدام الآلات والمعدات المتطورة.

ويساهم التطور الصناعي في إيجاد المهارات والخبرات الصناعية والفنية والتي تنعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات المداخيل.

كما يساهم التطور الصناعي في المساعدة على تخفيف ظاهرة عدم استقرار الاقتصادات النامية خاصة المعتمدة منها على منتوج واحد او عدد قليل من المنتجات الأولية، حيث ان الإنتاج الزراعي يتعرض الى تقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي ودلك بسبب انخفاض مرونات الطلب والعرض للمنتجات الأولية. ومعلوم ان الاعتماد على منتج واحد يعرض البلد الى التقلبات في مستوى المداخيل وبالتالي يؤثر على معدلات التنمية.

ان نمو وتوسع الصناعة السريع نسبيا لابد ان يؤدي الى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي، وبالتالي يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الاقتصادي المشوه. كما ان القطاع الصناعي يمكن ان يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هده السلع مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي الازم لعملية التنمية الاقتصادية. بالإضافة الى ان التصنيع يساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري كون أسعار السلع المصنعة اعلى من أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية مما يزيد من القدرة الشرائية للبلد فتزيد رفاهيتها الاقتصادية[1].

[1] بن نية حميد، فكارشة سفيان، مرجع سبق دكره، ص7.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على القطاع الصناعي

توجد عوامل مباشرة وغير مباشرة وهي كالتالي[1]:

العوامل المباشرة:

- ✓ فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق إيجابية نسبيا برزت من خلال انشاء حوالي 90755 مؤسسة وتوفير أكثر من 945000 منصب شغل، ودلك نتيجة الدعم المالي المتكون من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فائد، وبقروض بنكية بفوائد منخفضة، الا انها فشلت في النهوض بالقطاع الصناعي، والدليل على دلك ان نسبة المؤسسات الصناعية التي تم انشاؤها من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتجاوز 6%، كما انها اقتصرت فقط على الصناعة الغذائية والزراعية؛
- ✓ الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي: فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخوصصة نهاية سنة 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبيرة من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب احصائيات مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دينار جزائري لترتفع الى حوالي 1322 مليار دج سنة 2005، حيث يمثل 77%منها ديون قصيرة الاجل؛
- ✓ ضعف اقبال المستثمر الأجنبي: بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة عامة محدودا في مجال القطاع الصناعي، ودلك بالرغم من نجاح مع الشركات الأجنبية في إقامة الشراكة مع المؤسسات المحلية، غير ان دلك يبقى غير كاف بالنظر الى الامكانيات المالية والطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، وكدا بالنظر الى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، فمعظم التقارير الدولية تعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر بعيدا كل البعد عن المعايير الدولية؛
- ✓ التردد وتضارب القرارات حول الخصخصة: بالرغم من تبني الجزائر نظام خصخصة المؤسسات العمومية الصناعية، الا ان هناك صعوبات واجهت مشروع الخصخصة والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمل من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاني نظرا لانعدام كفاءة واحترافية نسبة هامة من الراس المال البشري، بالإضافة الى ثقل ديون المؤسسات المعروضة للخصخصة والتي يصعب على الراس المال الخاص المحلي او الأجنبي تحملها، كما تساهم عدم التوصل الى حل عملي لمشكلة العقار الصناعي في تأخير برامج الخصخصة؛

[1]سلامة وفاء، ولهة وردة: واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد13، سنة2018، ص10.

- ✓ انعدام الحركية في بورصة الجزائر ان غياب سوق مالي يتميز بديناميكية مثل ان غياب سوق مالي يتميز بديناميكية تمثل عائق امام انشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج الى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة، حيث ان مساهمة السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية تبقى متواضعة جدا.

العوامل الغير مباشرة:

- ✓ الظروف الدولية والعولمة: ان انتشار ظاهرة العولمة قد اثر سلبا وبصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائري، ودلك بالرغم ان الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة في مقابل استيرادها لأغلب منتجاتها الصناعية، وقد تضاعفت تلك الاثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية، حيث ترتب عن دلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية والكمية، مما أدى الى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي وللأساليب التسويقية؛
- ✓ الدور السلبي لتعاظم عوائد قطاع المحروقات: احتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي الوطني، كما ان صادرات الجزائر في هدا القطاع ظلت تمثل نسبة 97% في الإجمالي، وساهمت موارده ب 3\2 إيرادات ميزانية الدولة، كل دلك يكون قد شجع على عدم البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية[1].

ان الاعتماد على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي دون البحث عن المصادر البديلة والعمل على تطويرها جعل نمو الاجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط حيث ان الدولة تتجه الى انتهاج سياسة مالية توسعية خلال فترات الازدهار وهي التي تحقق فيها الدولة ارادات كبيرة الا ان النفقات العامة خلال هده الفترات توجه بشكل اكبر نحو مشاريع البنى التحتية والتحويلات الاجتماعية وعدم الاهتمام بباقي القطاعات البديلة لتطويرها من اجل المساهمة كبديل للقطاع الصناعي في حالة انخفاض الإيرادات دون التوجه الى تبني إجراءات تقشفية كترشيد الانفاق وإعادة النظر في البرامج لمسطرة ودلك ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

[1] سلامة وفاء، ولهة وردة، مرجع سبق دكره، ص12.

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والقطاع الصناعي

المطلب الاول: أثر السياسة المالية على القطاع الصناعي وفق النظريات الاقتصادية

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في السياسة المالية

سادت أفكار هده المدرسة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على سيادة النظام الاقتصادي الحر، اذ قامت الأفكار الكلاسيكية على دور المبادرة الفردية في اليد الخفية(دعه يعمل دعه يمر) والتي تصنع المعجزات اذ ان كل مستثمر يسعى الى تحقيق مصلحته الخاصة ومن خلال عمله يقدم خدمة للأخرين سواء بإنتاج السلع او استئجار العمال او استئجار الآلات وغيرها وهو بدلك يحقق التوازن التلقائي[1]، ونتيجة التنافس بين الافراد يتم تطوير المهن وتطوير السلع والخدمات وبدلك تكون المصلحة الخاصة التي تقوم عليها المنافسة هي اليد الخفية لتطوير الاقتصاد، لدلك يرى انصار هده المدرسة ضرورة اخضاع السياسة المالية لقيود شديدة بحيث لا يتعارض النشاط الاقتصادي العام مع مبادئ الاقتصاد الحر باعتقادهم ان النشاط الخاص كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل، وان تدخل الدولة يعيق التوازن.

وفكرة التوازن الاقتصادي مبنية على قانون **ساي (say)** للأسواق والدي مفاده ان العرض الكلي من السلع والخدمات سيولد الطلب عليه فلا يوجد فائض في العرض او الطلب على السلع، وبالتالي لا يسمح للدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي وان عليها تحقيق الوظائف التقليدية فقط حصرا بالدفاع والامن والقضاء والمرافق العامة، وعليه يجب ان تكون نفقات الدولة ادنى مما يمكن وهدا يجعل الإيرادات العامة تكون اقل مما يمكن أيضا، وان يترافق دلك مع مبدا توازن الدولة، وفي نفس الوقت يرفضون مسالة وجود فائض او عجز في الموازنة العامة، لان الفائض في حالة تحقيقه يؤدي الى زيادة الانفاق كما يعني ان الدولة قامت برفع الضرائب وان زيادة الضرائب يكون على حساب المدخرات الخاصة ومن ثم يؤثر على الاستثمار الخاص، وكدلك فان الكلاسيك يدعو الى عدم لجوء الدولة لتغطية نفقاتها عن طريق الإصدار النقدي او القروض العامة الا في حالات استثنائية، ودلك ان وسيلة الإصدار النقدي ستؤدي الى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار وحدوث التضخم، كما ان الاقتراض المحلي سيؤدي الى منافسة القطاع الخاص على الأموال القابلة للإقراض ومن ثم ظهور ما يسمى باثر المزاحمة وانخفاض قدرة القطاع الخاص على تمويل مشاريعه الاستثمارية، وهدا يعني ان يكون للسياسة المالية أي دور اقتصادي واجتماعي ضمن اطار المدرسة التقليدية.

[1] فهد مغيمش، واخرون: السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، سنة 2017، ص25.

الفرع الثاني: النظرة الكينزية في السياسة المالية

لقد كشفت الاحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والازمة الاقتصادية عام 1929 عن عجز النظرية التقليدية التي امنت بحيادية الدولة في مواجهة الاحداث الاقتصادية والمالية في المجتمع، وبعد ان تبنت عجز الية السوق عن المحافظة على التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل، وبدلك القيت على عاتق الدولة مهمة التدخل في الحياة الاقتصادية التي نادى بها الاقتصادي **كينز** في كتابه الشهير(النظرية العامة في الدخل والاستخدام والفائدة) الدي نشر عام 1936، حيث هاجم **كينز** قانون **ساي (say)** القائل*بان العرض يخلق الطلب مساوي له * وكدلك رد **كينز** على دعوة الكلاسيك التي تفيد بان جمود الأجور هو سبب البطالة أي رفض العامل بان يعمل باقل من اجره الحقيقي المعني، حيث يرى **كينز** ان الطلب الكلي يساوي دائما العرض الكلي وان التوازن يتحقق عند مستوى الاستخدام الكامل بصورة تلقائية فالاستخدام الكامل عند **كينز** حالة استثنائية وان التوازن عند مستوى اقل من الاستخدام الكامل هو الحالة الاعتيادية، كما ان فكرة الميزانية المتوازنة هي فكرة غير منطقية في راي **كينز** والتي تسمح بوجود عجز او فائض في الموازنة اذا كان هدا علاجا للكساد او التضخم الدي يصيب الاقتصاد القومي، ففي حالة الكساد يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، ودلك بتخفيض معدلات الضرائب على الافراد والشركات وبالتالي يزيد الدخل القابل للتصرف فيزداد الطلب الكلي مما يشجع المنتجين على زيادة انتاجهم وزيادة العمالة ومن ناحية أخرى قد تزيد الحكومة انفاقها مما يؤدي الى زيادة حجم الطلب الفعال، وهند التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الانفاق الحكومي لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار، أي ان الحكومة هي العامل الاقتصادي الكبير الذي يعوض مظاهر الفوضى التي لا يمكن السيطرة عليها، وبالتالي أصبحت الدولة هي المسؤولة عن التوازن الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: أثر أدوات السياسة المالية على القطاع الصناعي*نفقات وايرادات*

سياسة إحلال الواردات: ترتكز هده السياسة في الأساس على انتاج صناعات محلية تنتج سلع استهلاكية مستوردة وتتم عبر انتهاج سياسة الحماية الجمركية، وغيرها ضد السلع المستوردة المماثلة حيث ان المواد الاستهلاكية هي المستهدفة بالدرجة الأولى من خلال هده السياسة، دلك لعدم تعقدها في استخدام التكنولوجيا المتطورة فيها، إضافة الى إمكانية التصريف والاستهلاك للسلع المنتجة[2]، وتمر عملية تنفيذ هده السياسة بثلاث مراحل كالاتي[3]:

[1]فهد مغيمش، مرجع سبق دكره، ص12.

[2]بن نية حميد، فكارشة سفيان، مرجع سبق دكره، ص8.

[3]محصول سعيد، مرجع سبق دكره، ص38.

المرحلة الاولى: وتبدا بتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي فبالإضافة الى أهمية الاستقرار السياسي باعتباره من اهم شروط هده البيئة، لابد من تبني سياسة اقتصادية ثابتة لدعم القطاع الخاص من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم المشورة الفنية للصناعيين، وخاصة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترح اقامتها، وتتميز هده المرحلة بالتركيز على إقامة الصناعات الاستهلاكية على أساس انتقائي واتخاد جميع الإجراءات الازمة لنجاحها وتطورها، وتشمل بصفة أساسية السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل الملابس والاحدية والأدوات المنزلية، وكدلك الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها مثل الخامات الخصة بصناعة النسيج والجلد والخشب، وتتميز هده الصناعات بالاتي:

- ✓ كثافة استخدام الايدي العاملة غير الماهرة؛
- ✓ انخفاض الحجم الأمثل بما يناسب الأسواق المضيفة في البلدان النامية؛
- ✓ استخدام تكنولوجيا بسيطة وعدم الحاجة الى استخدام تكنولوجيا متطورة؛
- ✓ هدم الحاجة الى وجود صناعة متطورة للأجزاء والمكونات وقطع الغيار.

المرحلة الثانية: تبدأ هده المرحلة بعد تحقيق اهداف المرحلة الأولى، ودلك بتوسيع حاجة السوق المحلية من السلع الاستهلاكية المباشرة، والبدء بإنتاج السلع المحلية المعمرة، كالأدوات الكهرومنزلية مثل الافران، الثلاجات، أجهزة التلفاز، والمكيفات الهوائية وغيرها. من خلال القيام بمشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية الراغبة في دعم التصنيع المحلي وانشاء معامل الصيانة ومراكز لتدريب العمال[1].

المرحلة الثالثة: تعكس هده المرحلة بداية النقلة النوعية لتطورات القدرات التقنية المحلية في مجال تصميم وانتاج السلع الإنتاجية المعمرة مثل الآلات والمعدات، وكدلك إقامة الصناعات الوسيطة كالحد والصلب والبتروكيماويات، وتتميز هده الصناعات بالآتي:

- ✓ كثافة استخدام راس المال؛
- ✓ أهمية وفورات الحجم؛
- ✓ كبر حجم المشروع الأمثل قياسا بحجم السوق المحلي في الكثير من الدول النامية؛

[1] محصول سعيد، مرجع سبق دكره، ص38.

- ✓ تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛
- ✓ الحاجة الى كوادر إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة.

ويتوقف برامج سياسة التصنيع في هده المرحلة على مدى إمكانية الصناعات المحلة من استغلال طاقاتها والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير لخفض تكاليف الإنتاج، وقد كان يؤمل من هده الاستراتيجية ان تساهم في اصلاح معدل التبادل الدولي*الرقم القياسي لأسعار الواردات/ الرقم القياسي لأسعار الصادرات*من خلال خفض الواردات من السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة ثم الاستثمارية، وزيادة الصادرات في نفس الوقت. وهو الامر الدي سيساهم في اصلاح وضع ميزان المدفوعات خارجيا، وتحفيز النمو داخليا.

مزايا سياسة إحلال الواردات:

يمكن لهده السياسة ان تحقق المنافع التالية:

- ✓ يمكن ان تساهم في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات من خلال تقليل الاستيراد من الخارج وهو الدي يؤدي الى تقليل التبعية للخارج؛
- ✓ يمكن ان تساهم هده السياسة في علاج مشكلة البطالة، لان إقامة صناعات محلية تحل محل الواردات يمكن ان يوفر فرص للعمالة مما يؤدي الى تقليص مشكلة البطالة؛
- ✓ هده السياسة تقوم على انتاج سلع استهلاكية يتم تسويقها محليا وهو ما يجنب الدولة مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية؛
- ✓ هده السياسة تعتبر أسهل طريقة لتنمية قطاع الصناعة ورفع نسبة مهام قطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي وتنويع هيكل الانتاج[1].

عيوب سياسة إحلال الواردات

على الرغم من فوائد السياسة المذكورة فان لها عيوب كثيرة من بينها:

[1] محصول سعيد، مرجع سبق دكره، ص39، ص40.

- ✓ ان المستفيدين الأساسيين من هده السياسات هي الشركات الكبيرة الخارجية التي دخلت في شراكة مع الشركات الوطنية، حيث استفادت من نظام الحوافز الممنوحة لاسيما الإعفاءات الضريبية على الاستثمارات، مما وفر لها ارباحا ضخمة تم تحويلها للخارج[1]؛
- ✓ تزايد درجة الاعتماد على الخارج في حالة القيام بتجميع سلع معمرة مثل السيارات بالاعتماد على استراد كل الأجزاء والمكونات من الخارج؛
- ✓ عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي المنشود؛
- ✓ تدهور جودة السلع المنتجة ودلك لاختفاء المنافسة الأجنبية ومن ثم عدم وجود أي دافع او رادع يدفع المنتج المحلي نحو الاهتمام بقضايا الجودة والنوعية والحرص على سمعة السلعة المنتجة او راحة المستهلك.

سياسة تشجيع الصادرات

لجات بعض الدول الى انتهاج سياسة تشجيع الصادرات أي استهداف الأسواق الخارجية بدل السوق المحلي، لاعتقادهم بانها تؤدي الى تحقيق نمو أفضل من سياسة احلال الواردات، لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية الموجهة للتصدير، كما انها تزيد من استخدام الطاقات الإنتاجية، وتساعد في تطور المهارات والتسريع في امتلاك التكنولوجيا بهدف المنافسة الخارجية كما تساعد في إيجاد فرص العمل.

وتستخدم السياسات الصناعية عدة أدوات لتشجيع الصادرات أبرزها[2]:

- ✓ تخفيضات واعفاءات ضريبية؛
- ✓ خفض فوائد القروض الصناعية وتمويل وتامين الصادرات؛
- ✓ توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية؛
- ✓ إجراءات وتسهيلات جمركية؛
- ✓ انشاء مؤسسة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز معاملات التصدير؛

[1] بن نية حميد، فكارشة سفيان، مرجع سبق دكره، ص9.

[2] محصول سعيد، مرجع سبق دكره، ص40.

✓ اعانات أخرى كخفض أسعار الكهرباء والماء والطاقة المستعملة في السلع التصديرية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

دراسة السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي من طرف منصور شريفة لسنة2016 بهدف معرفة مدى علاقة السياسة المالية بالتوازنات الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2004\2014، دراسة حالة الجزائر، بالاعتماد على المنهج الوصفي إضافة الى المنهج التحليلي، حيث خلصت الدراسة الى انه يوجد تكامل مشترك بين السياسة المالية والمتمثلة في ادواتها *إيرادات ونفقات* والمؤشرات الكلية ودلك على المدى الطويل، اما في اطار تحليل السببية ففي حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغير في معدلات البطالة وكدلك في حالة التغيير في النفقات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات ومنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد،

دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر لمخضار سليم سنة2018، تهدف هده الدراسة الى تحليل الوضعية التنافسية للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الأسواق المحلية والدولية حيث أظهرت نتائج تحليل تنافسية القطاع الصناعي ان كل من المغرب وتونس ومصر لها مزايا نسبية عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية وبالنسبة للجزائر فان المزايا التنافسية لقطاعها الصناعي تبقى جد ضعيفة وتكاد تكون منعدمة، وبالرغم من الأموال الباهظة التي تم تخصيصها لتطوير القطاع الصناعي الا انه لايزال يعاني من الركود وتدنى مستوى الأداء، وقد خلصت الدراسة بضرورة تركيز الجهود نحو انتعاش هدا القطاه الاستراتيجي والنهوض به وتنميته، للتخفيف من حدة الصدمة التي خلفها انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

دراسة اثر تقلبات أسعار النفط عبى أدوات السياسة المالية في الجزائر لمهيدي حسنية 2019، بهدف الدراسة الى إيجاد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية باستخدام منهجية Toda and Yamamoto التي تعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال فترة1970 \2016، حيث خلصت الدراسة الى ان هناك نسبية ذات أحادية الاتجاه من أسعار النفط الى الإيرادات العامة على المدى الطويل وما يؤكد ان السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية وارتباطها الشبه الكلي بالإيرادات النفطية، أي ان التقلبات السعرية للنفط تشكل العنصر الفاصل لتحديد المشاريع والإنجازات المرجوة مما سيجعلها عرضة لأي هزة.

دراسة أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر لفاء رمضاني وحياة عثماني سنة2019، حيث تهدف الدراسة الى تحليل واقع القطاع المصرفي والقطاع الصناعي في الجزائر بالإضافة الى النمذجة القياسية لأثر مؤشرات القطاع المصرفي على نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في ذات البلد خلال الفترة

2017\1992 حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL. وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي واهم مؤشرات القطاع المصرفي اذ انه على الرغم من التأثير الإيجابي لمؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة الصناعية الا ان هدا التأثير يبقى قليل مما يستلزم السير الجيد والكفؤ لهدا القطاع تجنبا للازمات المالية.

دراسة أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للوالبية فوزي واخرون لسنة2020، حيث تهدف هده الدراسة الى اختبار ما ادا كانت أدوات السياسة المالية لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2017\1997 من خلال عملية التحليل الاقتصادي والاحصائي والقياسي، حيث أظهرت النتائج ان الزيادة في الإيرادات العامة بمعدل وحدة واحدة أدت الى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار0.93، اما التوسع في النفقات العامة بوحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار1.52.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق تم التعرف على السياسة المالية ومختلف ادواتها كما تم التطرق الى الية علمها، حيث تم التوصل الى ان السياسة المالية تعني استخدام الدولة للضرائب والانفاق العام والموازنة العامة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونظرا للمكانة الهامة التي تحتلها السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية الأخرى، فان أهدافها تختلف من الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ففي الدول المتقدمة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اما في الدول النامية فتهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت ان تسجل تقدما كبيرا عن طريق السياسة المالية،

الفصل الثاني:
التحليل القياسي للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والقطاع الصناعي الجزائري

تمهيد

يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر الى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة تتمثل في المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، ان السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني مرهون أولا بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية، لدا فان القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية هدا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر

المطلب الأول: فترة التخطيط 1970-1990

خلال هده الفترة، اعتمدت السياسة الضريبية بالجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7% من مجموع الإيرادات سنة1970 الى حوالي50% من هدا المجموع سنة1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1974، 1980، 1981، نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هده السنوات اين بلغت 35,93$، 36,83$ و46,04$ على التوالي بالمقابل، عرفت الجباية العادية انخفاضا، اذ انتقلت من 75,3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 الى حوالي 50% من هدا المجموع سنة1985، مع تحقيق أدني مستوى لها سنة 1981بنسبة33,6%. وهدا ما أدى الى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات، مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة TUGP وتعديل سلم حساب قيمةITS، وأيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية*BIC*. غير ان انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة1986*من 27,56$ للبرميل سنة1985 الى14,4$ سنة1986*أدى الى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي20% *من 50% سنة 1985 الى30% سنة 1986*وهدا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من الناتج المحلي خلال الفترة1981-1985 الى 28% من هدا الإجمالي خلال1986-1990[1]، ولأنه لا يمكن تخفيض الانفاق العام الدي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد الموازني من فائض بنسبة 3,5% من اجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981-1985، الى عجز يبلغ حوالي2,7-% من هدا الإجمالي في الفترة 1986-1990.

[1]سعد الله داود، مرجع سبق دكره، ص175.

بالنسبة للسياسة الإنفاقية، نحن نعلم ان الجزائر قامت في هده الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض احداث تنمية شاملة، وهدا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الانفاق العمومي خلال هده الفترة، اذ انتقل هدا الأخير من 25,98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 الى حوالي43% من هدا الناتج سنة 1986. وقد تطلب هدا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة اذ انخفضت نسبة البطالة الى حوالي13,28% سنة1983. وهدا ما دفع الدولة خلال هده الفترة الى توجيه سياستها المالية نحو هدا المجال بالرفع من انفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل دلك على الجباية البترولية التي مثلت اهم مصدر للتمويل انداك، بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع اذ بلغت نسبة 17,52% سنة 1978 و14,65% سنة 1981.

المطلب الثاني: الفترة الانتقالية 1991-1998

لقد كان للازمة البترولية لسنة 1986 الواقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. ومند بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992.

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هده الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14,92$ للبرميل سنة 1988 الى 23,73$ للبرميل سنة 1990 بسبب الخليج العربي، وكدلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. اما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح، نجد انها عرفت نوعا من الانخفاض ادا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الازمة البترولية، في حين ادا تفحصنا هيكل هده الجباية العادية، فسنجد ان الضرائب غير المباشرة قد اخدت حصة الأسد اذ انتقلت من 2.8% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 الى 16.9% من هدا المجموع سنة 1993، لتبلغ دروتها سنة 1998 بنسبة 20% من نفس المجموع ويمكن توضيح دلك في الجدول التالي[1]:

[1]سعد الله داوود، مرجع سبق دكره، ص178.

الجدول 1: تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1993-2007 (الوحدة: 100دج)

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1993	185	126,1	54,2	6,9	30,0	9,0
1994	257,7	163,2	65,9	6,6	47,9	13,3
1995	358,8	233,2	99,9	6,4	73,3	8,9
1996	519,7	290,5	129,5	9,1	84,4	14,6
1997	592,5	313,9	148,1	10,6	73,5	20,2
1998	425,9	329,8	154,9	11,3	75,5	18,9
1999	588,2	314,8	149,7	12,7	80,2	43,6
2000	1213,2	349,5	165,0	16,2	86,3	15,4
2001	1013,4	398,2	179,3	16,8	103,7	90,3
2002	1007,9	482,9	223,5	18,9	128,4	112,2
2003	1350,2	524,9	233,9	19,3	143,8	96,7
2004	1570,7	580,4	274,0	19,6	138,8	63,7
2005	2352,7	640,5	308,8	19,6	143,9	89,5
2006	2799,0	720,8	341,3	23,5	114,8	119,7
2007	2796,8	766,7	347,4	28,1	113,1	116,4

المصدر: سعد الله داود، الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2013، ص178.

الا ان هده الوضعية لم تؤدي الى ارتفاع نسب الانفاق العمومي، بل على العكس انخفضت نسبة الانفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34,42% سنة 1988 الى 24,6% من هدا الناتج سنة 1991، ويرجع هدا بالدرجة الأولى الى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال الى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار. غير ان سنتي 1992، 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نسب الانفاق العام، بحيث ارتفعت الى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط، ويرجع هدا الارتفاع الى رفع الأجور والرواتب وكدلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992 بحيث انتقلت من 71مليار دج سنة1991 الى 114,9مليار دج سنة1993، ضف الى دلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية. ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية **ستاند باي** وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فقد عرفت السياسة الانفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة6,1 % من سنة 1993 الى سنة 1998. ويمكن توضيح تدخل الدولة خلال هده الفترة عن طريق الجدول التالي[1]:

الجدول 2: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-2007 (الوحدة: 100دج)

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب والاجور	معاشات المجاهدين	مواد وتجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27,0	114,9	10,0	16,7	39,9
1994	117,2	78,5	41,1	145,2	12,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174,0	115,4	89,0	213,3	18,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235,0	20,0	43,5	74,0
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	37,9	47,5	75,2
1999	187,0	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9
2000	321,9	200,0	162,3	281,1	57,7	54,6	92,0
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392,8	62,7	58,8	161,4

[1]سعد الله داوود، مرجع سبق دكره، ص179.

2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5
2005	810,6	332,7	73,2	490,1	79,8	76,0	187,5
2006	1019,0	430,1	68,6	531,3	92,5	95,7	215,5
2007	1442,3	488,7	80,5	628,7	101,6	93,8	273,0

المصدر: سعد الله داود، الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة2013، ص180.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تفسير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الانفاق الرأسمالي من مجموع الانفاق الكلي بحيث انتقلت من 42,2% من هدا المجموع سنة1993 الى 24% سنة 1998، اما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب: الأجور والرواتب التي ارتفعت بنسبة 1,9%من سنة 1993الى سنة 1998، فوائد الديون بنسبة6,2% خلال نفس الفترة.

ورغم الإصلاحات المنتهجة انداك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهده الأخيرة غير انها لم تمس علاقات التشغيل. وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة واهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، واهم ما يميز هده المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، اذ بلغ نسبة98,9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد انداك، وهدا ما افسر عن اختلال في المالية العامة للدولة اضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني[1].

المطلب الثالث: فترة الانتعاش الاقتصادي 1999-2007

ان عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 اضفى نوع من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الانفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الانفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 الى حوالي 34,87% سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الدي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هدا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع **كينزي** تهدف الى

[1]سعد الله داوود، مرجع سبق دكره، ص180.

تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من اهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية الى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي الى مستويات مقبولة بنسبة6,8% سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل اين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر الى اكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، اذ سجلت الأرقم الرسمية لسنة 2007 بنسبة 11,8%. اما عن معدلات التضخم فقد وصلت الى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0,33% سنة 2000 و1.64% سنة2005.

المبحث الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي في الجزائر من القطاعات التي حظيت باهتمام كبير من قبل الدولة وإعطاء الأولوية له في عملية توزيع الاستثمارات، ويعزز دلك ارتفاع المداخيل من المحروقات، بالرغم من دلك فان اداءه محدودا مقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة.

يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية، وصناعة البلاستيك والزجاج والالمنيوم والمشروبات وصناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 5% من مجموع الصادرات،[1] ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية والكهرباء والميكانيكية والبلاستيك والمطاط اما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والالبسة الجاهزة، وما يمثل ما نسبته 42% من اجمالي انتاج القطاع الخاص حيث تنشط حوالي786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة، وتمثل المحروقات أساس الصادرات، والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا وتعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية[2]، وهو ما يؤكده الجدول ادناه:

[1] سلامة وفاء، ولهة وردة، مرجع سبق دكره، ص143.

[2] بن نية حميد، فكارشة سفيان، مرجع سبق دكره، ص9.

جدول رقم03 : الصادرات خارج قطاع المحروقات **(الوحدة: مليون دولار امريكي)**

السنوات	مواد غذائية		مواد اولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	قيم	نسب	قيم	نسب	قيم	نسب	قيم	نسب	قيم	نسب
2012	314	0,43	167	0,23	1519	2,09	30	0,04	18	0,02
2013	402	0,16	108	0,16	1608	2,44	25	0,04	18	0,03
2014	323	0,53	110	0,18	2350	3,84	15	0,02	10	0,02
2015	239	0,68	105	0,30	1685	4,80	17	0,05	11	0,03
2016	327	1,10	84	0,28	1299	4,38	53	0,18	18	0,06
2017	350	1,01	73	0,21	845	2,45	78	0,23	20	0,06
2018	373	0,91	93	0,23	1626	3,96	90	0,22	33	0,08
2019	408	1,17	96	0,27	1445	4,13	83	0,24	36	0,10

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من التقارير السنوية لبنك الجزائر، مارس2020.

من خلال الجدول نجد ان المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى، من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات ودلك ب 62,02% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2012\2019. تتمثل هده المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى وهو امر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، بينما احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الثالثة بنسبة 5,82% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة والاشغال العمومية والميكانيك. وقد عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بحيث ارتفعت من 30 مليون دولار سنة 2012 الى 83مليون دولار سنة 2019.

المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي

على واقع الازمة البترولية لسنة 1986 وما خلفته من اثار سلبية على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر شهد اقتصاد هدا البلد جملة من الإصلاحات كان الهدف منها الانتقال بالاقتصاد من النظام الاشتراكي التوجيهي الى اقتصاد السوق، وعلى اثر هدا التوجه الجديد فسحت الجزائر المجال امام القطاع الخاص للاستثمار والإنتاج ومنحها دورا في المشاركة وخلق تنمية اقتصادية عبر حزمة من الإصلاحات الاقتصادية دفعت بهذا القطاع

بقوة في الاقتصاد لوطني الامر الدي اضفى بمساهمة كبيرة في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي، وفي هدا السياق نشير الى ان القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بما يلي:

- ✓ قدرات إنتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الاعمال؛
- ✓ مردودية منخفضة ومعدات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
- ✓ ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
- ✓ تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت الى نقص تنوع الصادرات؛
- ✓ ضعف استعمال التكنولوجيا المنظورة في الصناعات الحديثة أدى الى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛
- ✓ ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع الحاجات من حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

ولعل اهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماد بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي[1].

[1] رمضاني وفاء، عثماني حياة، أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1992-2017، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد4، سنة2019، ص60.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية الدورية على القطاع الصناعي في الجزائر

تمهيد

نهدف من خلال هدا المبحث الى الإجابة عن الاشكال الأساسي لهده الدراسة، من خلال دراسة وتحليل أثر السياسة المالية الدورية على القطاع الصناعي وهدا بالاعتماد على بيانات سنوية من 1970-2019 والخاصة بحالة الجزائر، سنحاول تكوين نموذج اقتصادي، يمثل مختلف المتغيرات منها المتغير التابع ومتغيرات مستقلة والأخيرة تكون مؤثرة على السياسة المالية *نفقات وايرادات*ثم نقوم بتقدير أثر هده المتغيرات

المطلب الأول: تعريف المتغيرات

في الدراسة القياسية للقيام بعملية تقدير تطبيق تقنية القياس الاقتصادي على المعطيات الخاصة بالمتغيرات سنويا خلال الفترة الممتدة من 1970-2019، باستعمال برنامجEviues7 كما نعتمد في تقديرنا على طريقة المربعات الصغرى، وأخيرا نحاول تحليل وتقييم النتائج المتحصل عليها بواسطة الاختبارات الأساسية المعروفة.

الفرع الأول: تعريف المتغير التابع

وهو الذي يعبر عن القيم الفعلية او الناتج ويرمز له (y) وحسب الدراسة فالمتغير التابع هو ناتج القطاع الصناعي*الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له بالرمز GDP*

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة،

جدول رقم4: تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1999-2019

الوحدة: (مليار دج)

الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
3248,2	1999
4123,5	2000
4227,1	2001
4522,1	2002
5252,3	2003

6149,1	2004
7562,0	2005
8514,8	2006
9366,6	2007
11077,1	2008
10006,8	2009
12034,4	2010
14481,0	2011
16233,8	2012
16569,3	2013
17205,1	2014
16702,1	2015
17406,8	2016
18906,6	2017
20259	2018
20284	2019

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

دراسة احصائية الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 1: يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة1999-2019

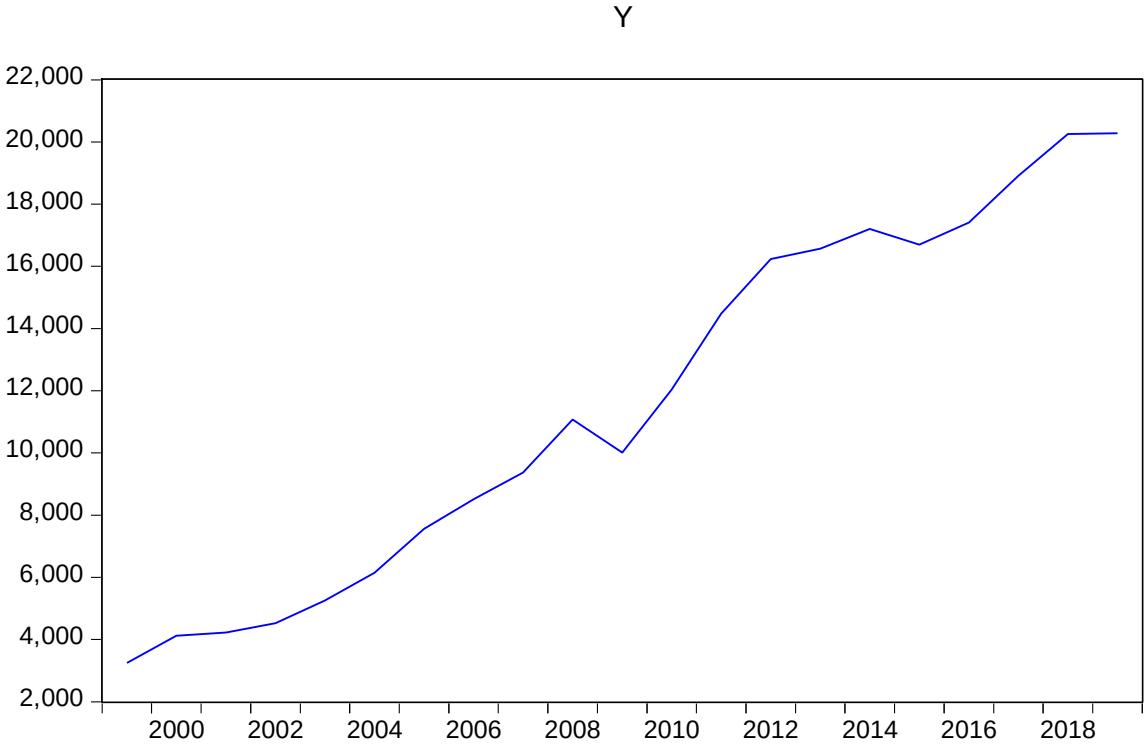

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم4

نلاحظ من خلال الشكل ان قيم الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر حيث بلغ 4123,5 مليار دج سنة 2000 ليصل الى 20259 مليار دج سنة 2018 بوتيرة تصاعدية مما يدل على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وبهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي لابد من انتهاج سياسات وتدابير والتركيز على جانب العرض بانتهاج سياسات داعمة للقطاعات الإنتاجية وتنويع الإنتاج القومي.

الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة

يمكن القول ان المتغير المستقل هو المتغير الدي يعبر عن القيم المسببة للظاهرة ويرمز له بالرمز (x)من خلال الدراسة نستنتج عدة متغيرات منها:

1-اجمالي الانفاق الوطني(E): يمثل اجمالي الانفاق القومي وهو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة، واجمالي تكوين راس المال.

الجدول رقم5: تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة 1999-2019

الوحدة: (مليار دج)

النفقات العامة	السنوات
1034,32	1999
1178,12	2000
1321,03	2001
1550,65	2002
1691,35	2003
1891,77	2004
2052,04	2005
2454,39	2006
3114,24	2007
4190,66	2008
4220,96	2009
4439,85	2010
5853,48	2011
7058,17	2012
6024,13	2013
6995,77	2014
7712,11	2015
7131,23	2016
7481,46	2017
7865,93	2018
2877,25	2019

المصدر: بالاعتماد على احصائيات الموقع www.economywatch.com

دراسة إحصائية الانفاق العام

الشكل 2: يبين تطور الانفاق العام خلال الفترة1999-2019

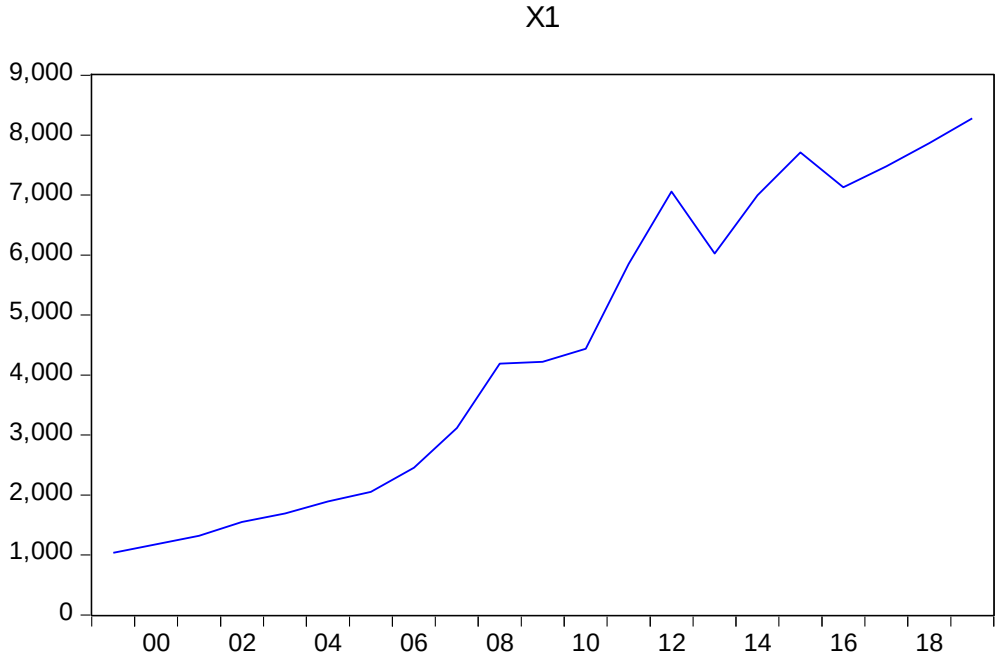

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم 5

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان تطور الانفاق في تزايد مستمر حيث بلغ7058,17مليار دج سنة 2012 ليصل سنة 2018 الى 7865,93 مليار دج وهدا راجع الى استغلال الانفاق العام في تطوير البنى التحتية والمخططات التنموية للدولة وصولا الى الحد الأقصى سنة 2019 بقيمة8277,25مليار دج بغض النظر عن مدى احتياج باقي القطاعات الأخرى لاهتمام الدولة عوض تطوير البنى التحتية.

2-الإيرادات العامة(R)هي عبارة عن مصادر متنوعة ومختلفة تستمد منها الدولة ماهي في حاجة اليه من أموال لسداد نفقاتها.

الجدول رقم6: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1999-2019

الوحدة: (مليار دج)

الإيرادات العامة	السنوات
972,78	1999
1578,16	2000
1479,10	2001
1603,28	2002
1947,44	2003
2215,17	2004
3082,69	2005
3639,93	2006
3687,85	2007
5190,62	2008
3676,06	2009
4393,34	2010
5790,13	2011
6339,34	2012
5957,55	2013
5738,07	2014
5051,49	2015
4575,34	2016
5247,95	2017
5847,36	2018
6456,16	2019

المصدر: بالاعتماد على احصائيات الموقع www.economywatch.com

دراسة إحصائية للإيرادات العامة

الشكل 3: يبين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1999-2019

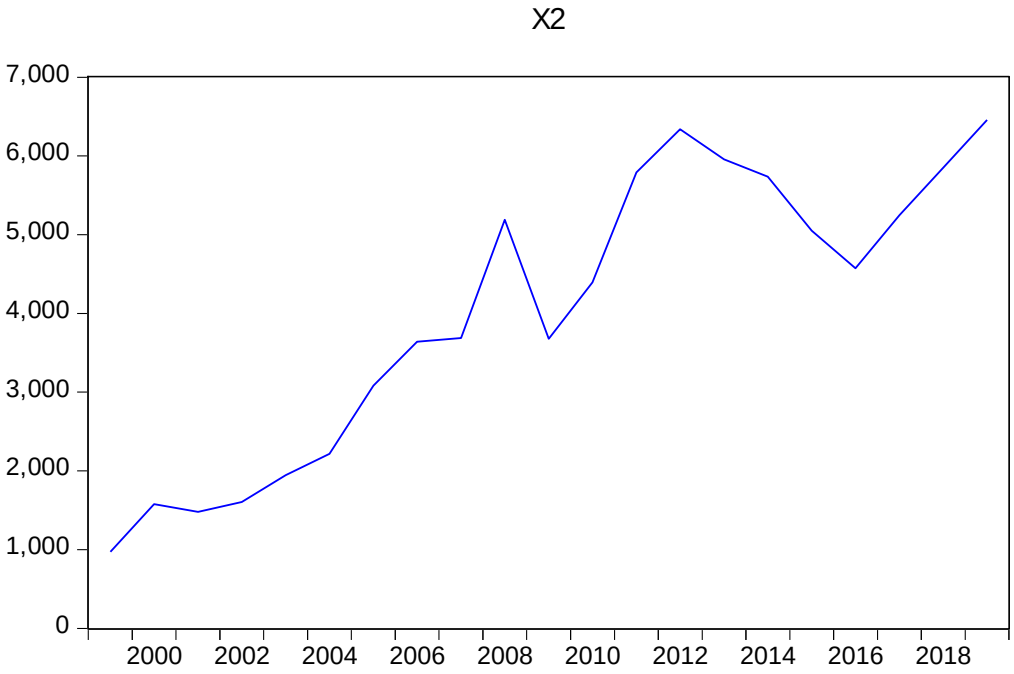

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم 6

نلاحظ من خلال الشكل ان قيم الإيرادات في ارتفاع لتبلغ 5190,62مليار دج سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة لكن نلاحظ انخفاض في قيمتها نتيجة الازمة التي وقعت انداك نتيجة الارتفاع المتسارع لأسعار البترول لتعود وترتفع مرة أخرى بدءا من سنة 2010 لتبلغ اقصاها سنة 2012 بقيمة 6339,34 مليار دج ويرجع هدا الارتفاع الى زيادة مداخيل الدولة على أساس ارتفاع أسعار البترول ليبلغ سنة 2019، 6456,16 مليار دج.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية والقطاع الصناعي دراسة قياسية

1- استقرارية السلاسل الزمنية

نقول عن سلسلة ما انها مستقلة في حالة ما إذا كانت لا تحتوي لا على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية، وبصفة عامة في حالة عدم احتوائها على أي عامل يتغير عبر الزمن.

ومن الخصائص الإحصائية لاستقرارية السلسلة ان تكون سلسلة زمنية ذات تباين مشترك مستقر اذا كانت اوساطها، تبايناتها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي اذا:

- متوسط حسابي ثابت عبر الزمن
- ثبات التباين عبر الزمن

السلاسل الزمنية الغير مستقرة: ان اغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون غير مستقرة وقد نفشل في اثبات ذلك في الرسم البياني او الاختبارات الإحصائية، وبصفة عامة السلسلة الزمنية الغير مستقرة قد تحتاج الى اخد الفروق اكثر من مرة واحدة لتصبح مستقرة، اذا كانت السلسلة الزمنية A تصبح مستقرة بعد عدد d من الفروق يقال انها متكاملة من الدرجة d.

جدر الوحدة: جدر الوحدة هو سمة من سمات العمليات التي تتطور عبر الزمن التي يمكن ان تسبب مشاكل في الاستدلال الاحصائي التي تنطوي على نماذج السلاسل الزمنية.

اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: تعتبر اختبار الاستقرارية مرحلة مهمة وضرورية لدراسة علاقة التكامل في المدى الطويل وعلى هذا الأساس سنقوم ببيان اختبارات الاستقلالية للمتغيرات

ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعتمد على نموذجين اثنين هما:

1- **اختبار ديكي فولر وديكي فولر الموسع Dikey–Fuller –(ADF)Augmented** : يعتبر اختبار ADF من اهم الاختبارات المستخدمة وأكثرها شيوعا لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، الصيغة المقدرة للمعادلة أعلاه تتوقف على ان تكون الفرضية في اختبار ADF كالاتي:

$H_0 : \alpha = 1$

$H_1 : \alpha < 1$

فاذا كانت القيمة المطلقة لاحصائية t المحسوبة اقل من القيمة المطلقة لاحصائية t الجدولية عند مستوى معنوية فلا ترفض فرضية العادم القائلة بان Yt غير مستقرة في مستواه أي ان السلسلة الزمنية لYt تحتوي على جدر وحدة، اما اذا كانت القيمة المطلقة لاحصائية t المحسوبة اكبر من القيمة المطلقة لاحصائية t الجدولية فيتم رفض فرضية العدم ومن ثم تكون السلسلة الزمنية لYt خالية من جدر الوحدة، وعندئذ تكون هذه السلسلة متكاملة من الدرجة

صفر، أي I(0) يتم اجراء اختبار ADF على ثلاث نماذج، الأول بدون ثابت وبدون اتجاه عام، والثاني بتقدير انحدار ديكي فولر الذي يحتوي على حد ثابت فقط(intercept)، والثالث بوجود حد ثابت واتجاه عام(Trend,intercept).

2- **اختبار فيلب بيرونPhillips–Perron:** ان اختبار فيلب بيرون له قدرة اختبارية افضل وادق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام النتائج فالأفضل الاعتماد على نتائج Phillips–Perron.

3- **طريقة انجل–جرانجر لتحليل التكامل المشترك:** تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي من هذا التقدير، والثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى، فاذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى ذل دلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وان العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مظللة، اما اذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فانه لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وان العلاقة السابقة مظللة ولا يمكن الركون اليها.

4- **اختبار جوهانسن(Johansen) للتكامل المتزامن:** يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل جرانجر للتكامل المشترك، ونظرا لانه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من دلك ان هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير الى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فان العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارة للشك والتساؤل.

5- **نموذج تصحيح الخطاECM:** فهو يتميز عن نموذج انجل جرانجر بانه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص افضل في حالة العينات الصغيرة[1]، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج الأكثر اتساقا من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل جرانجر وجوهانسن، ويتميز نموذج تصحيح الخطأ بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر او متكاملة من الدرجة الأولى بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة، ولا يطبق هدا النموذج الا بعد نجاح جوهانسن للتكامل المتزامن.

[1]بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر مابين 2000-2010، لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص213.

2-اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية

لاختبار استقرار متغيرات السلسة الزمنية تم الاعتماد على اختبار جدر الوحدة لديكي-فولر augmented Dickey-Fuller (ADF) unit root test، واختبار فيلب-بيرون Phillips-Perron (PP). ولإيجاد علاقة المدى البعيد بين المتغيرات تم تطبيق اختبار التكامل المشترك Johansen's multiple co-integration test. وأخيرا تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM error correction model) وذلك من أجل اختبار التوازن في المدى البعيد وتقرير ديناميكية المدى القريب. باستخدام البرنامج الاحصائي (EVIEWS)، ويكتب النموذج بالشكل التالي:

$$IND = \alpha + \beta_1 G + ß_2 R + \varepsilon_t \ldots\ldots (1)$$

$$\Delta IND = \beta_1 \Delta G + \beta_2 \Delta R + Z_{t-1} = \varepsilon_t \ldots (2)$$

α ، β_1، β_2 معلمات النموذج، IND المتغير التابع ويشير إلى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، G تشير إلى النفقات العامة، R تشير إلى الايرادات العامة

3-تحليل **الاستقرارية**

<u>أولا: دراسة استقرارية النفقات العامة</u>

الاختبار الأول: باستخدام اختبار ديكي فولر

النموذج01: في المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم07

اختبار ديكي فولر في المستوى
Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.202179	0.9906
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج02: في المستوى بدون ثابت

الجدول رقم08

اختبار ديكي فولر في المستوى

Null Hypothesis: G has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.094995	0.9361
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 03: في المستوى مع حد ثابت وتجاه عام

الجدول رقم09

اختبار ديكي فولر في المستوى

Null Hypothesis: G has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.667849	0.2580
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال الجداول السابقة نتحصل على ان السلسلة غير مستقرة حيث ان T حسابية بدون قيمة مطلقة اكبر من T الجدولية عند درجات الحرية وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جدر وحدة واحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

النموذج 01: في الفرق الأول بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم10

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.882842	0.3191
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في الفرق الأول مع حد ثابت فقط

الجدول رقم11

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.204953	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج03 : في الفرق الأول مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم12

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.031080	0.0043
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال الجداول أعلاه نلاحظ ان السلسلة مستقرة حيث ان T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية عند درجات الحرية ماعدا في النموذج الأول (بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام) بعد الفروقات من الدرجة الأولى، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية أي عدم وجود جدر وحدة وعليه السلسلة غير مستقرة.

للمزيد من التحقق من الاختبار الأول نقوم بالاختبار الثاني وهو اختبار فيلب بيرون

الاختبار الثاني: باستخدام اختبار فيليب بيرن

النموذج 01: في المستوى بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم 13

اختبار فيليب بيرن عند المستوى
Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.382904	0.9936
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في المستوى مع حد ثابت فقط

الجدول رقم14

اختبار فيليب بيرن عند المستوى
Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.205056	0.9658
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج03: في المستوى مع حد ثابت وتجاه عام
الجدول رقم15

اختبار فيليب بيرن عند المستوى
Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.610193	0.2797
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال الجداول الثلاث السابقة نلاحظ ان السلسلة غير مستقرة حيث ان T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي وجود جدر وحدة، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

النموذج 01: في الفرق الأول بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم16

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.556413	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في الفرق الأول مع حد ثابت

الجدول رقم17

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.896840	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 03: في الفرق الأول مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم18

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.618899	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال الجداول الثلاث السابقة نتحصل على ان السلسلة مستقرة بحيث ان T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية عند درجات الحرية وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية أي عدم وجود جدر وحدة وعليه السلسلة مستقرة وعليه يمكن القول بأن النفقات العامة مستقرة في الفرق الأول، وهي متكاملة من الرتبة الأولى ***(1)I.***

ثانيا: اختبار استقرارية الايرادات العامة

الاختبار الأول: باستخدام اختبار ديكي فولر

النموذج 01: في المستوى بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم19

اختبار ديكي فولر في المستوى
Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.051119	0.9168
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في المستوى مع حد ثابت فقط

الجدول رقم20

اختبار ديكي فولر فـي المستوى

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.217019	0.6457
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 03: في المستوى مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم21

اختبار ديكي فولر في المستوى
Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.151244	0.4887
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال الجداول ان السلسلة غير مستقرة ومع دلك فإننا لا نستطيع الحكم نهائيا على دلك، ومن خلال الجداول السابق نلاحظ ان السلسلة غير مستقرة حيث ان T الحسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من قيمة Tالجدولية عند درجات الحرية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي وجود جدر وحدة وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

النموذج 01: في الفرق الأول بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام
الجدول رقم 22

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.208881	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في الفرق الأول مع حد ثابت فقط
الجدول رقم23

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(R) has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.669947	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج03: في الفرق الأول مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم24

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(R) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.530539	0.0100
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال الجداول الثلاث السابقة نتحصل على سلسلة مستقرة حيث ان Tحسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من Tالجدولية عند درجات الحرية وبالتالي يوجد جدر وحدة وعليه فالسلسلة مستقرة

للمزيد من التحقق من الاختبار الأول نقوم بالاختبار الثاني وهو اختبار فيليب بيرن

الاختبار الثاني: باستخدام اختبار فيليب بيرن

النموذج01: في المستوى بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم 25

اختبار فيليب بيرن في المستوى
Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.203901	0.9354
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج02: في المستوى مع حد ثابت فقط

الجدول رقم 26

اختبار فيليب بيرن في المستوى

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.142979	0.6772
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 03: في المستوى مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم27

اختبار فيليب بيرن في المستوى

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.151244	0.4887
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال الجداول السابقة نتحصل على سلسلة غير مستقرة حيث ان T حسابية بدون قيمة مطلقة اكبر T من الجدولية عند درجات الحرية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي وجود جدر وحدة واحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

النموذج01: في الفرق الأول بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم28

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.208881	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في الفرق الأول مع حد ثابت فقط

الجدول رقم 29

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.694784	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 03: في الفرق الأول مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم30

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.592610	0.0089
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

تشير نتائج اختبار الاستقرارية للإيرادات العامة أن هناك توافق بين نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر واختبار جذر الوحدة لفيليب بيرن، حيث أن متغير الايرادات العامة غير مستقر في المستوى بالنسبة للنماذج الثلاث، وعند أخذ الفرق الأول أصبح المتغير مستقر، ومنه فان الايرادات العامة أيضا متكاملة من الرتبة الأولى ***I(1).***

ثالثا: مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

الاختبار الأول: باستخدام اختبار ديكي فولر

النموذج 01: في المستوى بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم31

اختبار ديكي فولر في المستوى
Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.503342	0.9995
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في المستوى مع حد ثابت

الجدول رقم32

اختبار ديكي فولر في المستوى
Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.205441	0.9231
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 03: في المستوى مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم33

اختبار ديكي فولر في المستوى

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.482517	0.3318
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال الجداول السابقة نتحصل على سلسلة مستقرة حيث ان T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية وذلك في النموذج الاول (بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام) اما في النموذج الثاني والثالث فالسلسلة غير مستقرة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي وجود جدر وحدة واحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

النموذج01 : في الفرق الأول بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم34

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.476379	0.0164
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في الفرق الأول مع حد ثابت فقط

الجدول رقم35

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.045903	0.0064
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 03: في الفرق الأول مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم36

اختبار ديكي فولر باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.913992	0.0322
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

من خلال الجداول السابقة نتحصل على سلسلة مستقرة حيث ان T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية عند درجات الحرية ماعدا في النموذج الثالث (مع حد ثابت واتجاه عام) بعد الفروقات من الدرجة الأولى وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية أي عدم وجود جدر وحدة وعليه السلسلة مستقرة.

للمزيد من التحقق من الاختبار الأول نقوم بالاختبار الثاني وهو اختبار فيليب بيرن.

الاختبار الثاني: باستخدام اختبار فيليب بيرن

النموذج 01: في المستوى بدون حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم37

اختبار فيليب بيرن في المستوى

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.503342	0.9995
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في المستوى مع حد ثابت فقط

الجدول رقم38

اختبار فيليب بيرن في المستوى
Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.122574	0.9340
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 03: في المستوى مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم39

اختبار فيليب بيرن في المستوى

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.551836	0.3028
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews7

نلاحظ من خلال الجداول السابقة ان السلسلة مستقرة في المستوى عند النموذج الأول حيث ان T حسابية بدون قيمة مطلقة اصغر من T الجدولية عند درجات الحرية بينما السلسلة غير مستقرة عند النموذجين الثاني والثالث حيث ان حسابية بدون قيمة مطلقة اكبر من الجدولية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي وجود جدر وحدة، واحسن طريقة لإرجاعها مستقرة في طريقة الفروقات،

النموذج01: في الفرق الأول بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

الجدول رقم40

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات
Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.476379	0.0164
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج 02: في الفرق الأول مع حد ثابت فقط

الجدول رقم 41

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.035838	0.0065
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

المصدر: مخرجات Eviews7

النموذج03: في الفرق الأول مع حد ثابت واتجاه عام

الجدول رقم42

اختبار فيليب بيرن باستخدام الفروقات

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.869807	0.0349
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

المصدر: مخرجات Eviews7

تشير نتائج اختبار الاستقرارية لمساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي أن هناك توافق بين نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر واختبار جذر الوحدة لفيليب بيرن، حيث أن متغير مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر في المستوى بالنسبة للنماذج الثلاث، وعند أخذ الفرق الأول أصبح المتغير مستقر، ومنه فان مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي أيضا متكاملة من الرتبة الأولى ***I(1)***.

بما أن كل متغيرات النموذج متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، وهو ما يشير إلى امكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى بينها، ويمكن التأكد منها من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

الجدول رقم 43

اختبار التكامل الشترك لجوهانسن
Date: 06/30/21 Time: 19:25
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Quadratic deterministic trend
Series: IND G R
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.695959	43.46751	35.01090	0.0050
At most 1 *	0.536514	20.84626	18.39771	0.0223
At most 2 *	0.279776	6.235668	3.841466	0.0125

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.695959	22.62124	24.25202	0.0809
At most 1	0.536514	14.61060	17.14769	0.1128
At most 2 *	0.279776	6.235668	3.841466	0.0125

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews7

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك الموضحة في الجدول أعلاه، إلى أن القيمة المحسوبة للإمكان الأعظم Max-eigenvalue واحصائية الأثر Trace Statistic، أكبر من القيم الحرجة Critical Value عند مستوى معنوية 5%، أي وجود علاقة للتكامل المشترك، حيث أن عدد متجهات للتكامل المشترك هو $r = 3$ عند مستوى معنوية 5 %، مما يدل على امكانية وجود ثلاث علاقات توازنية طويلة الأجل على الأقل بين المتغيرات. وهو ما يسمح بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ولكن قبل ذلك لابد من التأكد من سلامة النموذج من المشاكل القياسية وخاصة استقرار البواقي.

وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات موضحة كما يلي:

التأكد من استقرار البواقي: حسب الشكل التالي فان كل النقاط تقع ضمن مجال الثقة، إذا فالبواقي ساكنة ولا توجد مشكلة ارتباط ذاتي

الجدول رقم 44

اختبار استقرار البواقي

Correlogram of Residuals

Date: 06/30/21 Time: 19:28
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.208	0.208	1.0448	0.307
		2	-0.220	-0.276	2.2801	0.320
		3	0.130	0.278	2.7349	0.434
		4	-0.053	-0.285	2.8159	0.589
		5	-0.263	-0.053	4.9020	0.428
		6	-0.181	-0.254	5.9585	0.428
		7	-0.091	-0.021	6.2463	0.511
		8	-0.115	-0.186	6.7388	0.565
		9	-0.171	-0.161	7.9124	0.543
		10	-0.075	-0.160	8.1608	0.613
		11	0.091	-0.022	8.5609	0.662
		12	0.194	0.093	10.591	0.564

المصدر: مخرجات Eviews7

كما تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM) حتى الدرجة الثانية، وعدم وجود اختلاف تباين حتى الدرجة الثانية باستخدام (ARCH test) وكذلك باستخدام (White test)، مما سيسمح كخطوة لاحقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، الذي سيمكننا من تعقب العلاقة بين المتغيرات وكذا الانحرافات التي قد تحدث في المدى القريب.

جدول رقم 45 يبين التوزيع الطبيعي للبواقي

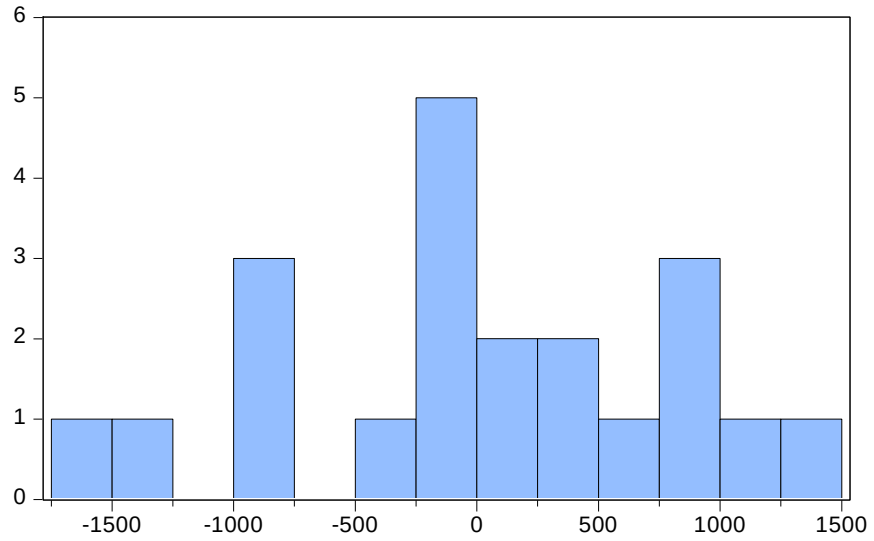

Series: Residuals	
Sample 1999 2019	
Observations 21	
Mean	-1.47e-12
Median	-76.61202
Maximum	1322.783
Minimum	-1527.517
Std. Dev.	791.2844
Skewness	-0.328672
Kurtosis	2.383993
Jarque-Bera	0.710121
Probability	0.701131

المصدر: مخرجات Eviews7

الجدول رقم46

اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.172986	Prob. F(2,16)	0.3347
Obs*R-squared	2.685353	Prob. Chi-Square(2)	0.2611

المصدر: مخرجات Eviews7

الجدول رقم47

اختبارARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.002741	Prob. F(1,18)	0.9588
Obs*R-squared	0.003045	Prob. Chi-Square(1)	0.9560

المصدر: مخرجات Eviews7

نموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم48

اختبار نموذج تصحيح الخطأ
Dependent Variable: D(IND)
Method: Least Squares
Date: 06/30/21 Time: 19:51
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	0.694766	0.247506	2.807073	0.0127
D(R)	1.178709	0.215934	5.458641	0.0001
Z(-2)	-0.570143	0.183577	-3.105741	0.0068

R-squared	0.628466	Mean dependent var	850.5526
Adjusted R-squared	0.582025	S.D. dependent var	878.9394
S.E. of regression	568.2432	Akaike info criterion	15.66692
Sum squared resid	5166406.	Schwarz criterion	15.81604
Log likelihood	-145.8357	Hannan-Quinn criter.	15.69215
Durbin-Watson stat	1.424384		

المصدر: مخرجات Eviews7

من الجدول الموضح أعلاه يمكنك كتابة النتائج كما يلي

$$\Delta IND = 0.6947\Delta G + 1.178\Delta R - 0.57Z_{t-1} = \varepsilon_t$$

R-squared	0.628
Adjusted R-squared	0.582
Durbin-Watson stat	1.42

حسب نتائج نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ Z عند مستوي معنوية 5%، مع الاشارة السالبة المتوقعة، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (−0.57) إلى أن مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t−1) تعادل 57%، وبعبارة أخرى، أن مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 57% أي انه عندما

تنحرف قيم المتغيرات المستقلة النفقات العامة والايرادات العامة خلال المدى القصير في الفترة (t−1) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فانه يتم تصحيح ما يعادل57 % من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة(t).

هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة والايرادات العامة على مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير حيث ان ارتفاع النفقات العامة بوحدة واحدة في المدى القصير سيؤدي الى ارتفاع مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ب0,69 وذلك وفقا لعلاقة طردية.

هناك أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات والايرادات العامة على مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير حيث ان ارتفاع الإيرادات العامة بوحدة واحدة في المدى القصير سيؤدي الى ارتفاع مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ب1,17 وذلك وفق علاقة طردية.

وبالتالي فالقطاع الصناعي قد عرف تحسنا خلال فترة الدراسة من 1999الى 2019 وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهدا راجع بالدرجة الاولي الى الصادرات من المحروقات خاصة فالفترة الدراسة التي عرفت تطورا في معدلات أسعارها مما زاد من إيرادات الدولة.

خلاصة الفصل

بعد الدراسة التي قمنا بها توصلنا الى نتائج يمكن الاعتماد عليها في قياس أثر السياسة المالية على القطاع الصناعي في الجزائر، قصد معرفة العلاقة الموجودة بين ناتج القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2019، بالاعتماد على سلاسل زمنية.

حيث توصلنا الى تأكيد فرضيتنا القائل بان هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة والايرادات العامة على مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير عند درجة معنوية 5% وهو ما يثبت صحة فرضيتنا، وبالتالي فان أدوات السياسة المالية المسطرة في الدولة تلعب دور مهم في التاثير على الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة،

الخاتمة

ان اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع في إيراداتها دون الاهتمام بباقي القطاعات جعلها عرضة لتقلبات أسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا مما يدفع بالدولة الى تبني عدة إجراءات من اجل محاولة تدارك الأوضاع الاقتصادية بالرغم من تمتعها بثروات هائلة تسمح لها بتنويع اقتصادها الا ان أوضاع الاقتصاد فترات البحبوحة المالية تكون جيدة للقيام بتنمية وتطوير باقي القطاعات الا ان الجزائر تقوم بزيادة نفقاتها خاصة على البنى التحتية والمشاريع التنموية التي لاتدر فائدة مادية تساعد بنهوض الاقتصاد

التوصيات

وضع إجراءات تحد من الانفاق العام المسرف والاهتمام بالقطاعات الضعيفة

خلق مناصب شغل لتوظيف الشباب العاطل عن العمل ومحاولة استغلال واستثمار العقول البشرية

تنويع الإيرادات من خلال استغلال الثروات والنعم التي تزخر بها البلاد

تشجيع الإنتاج المحلي وتنويعه للمساهمة في تخفيض النفقات على الواردات

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- الجمل هشام مصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
2- القريشي مدحت، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
3- دياب محمد واخرون، التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
4- داوود سعد الله، الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5- طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
6- مغيمش فهد، واخرون، السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017.

ثانيا: المذكرات

1- بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،2018.
2- محصول سعيد، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012، لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014.
3- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
4- مهيدي حسنية، دراسة اثار تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.
5- منصور شريفة، السياسة المالية كالية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مدكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران2، الجزائر، 2016.

ثالثا: المجلات

1- بن نية حميد، فكارشة سفيان، مقالة بعنوان دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2- رمضاني وفاء، عثماني حياة، أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1992-2017، مجلة الراسات الاقتصادية الكمية، العدد4، 2019.
3- سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد13، سبتمبر2018.
4- لوالبية فوزي، واخرون، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، المجلد الحادي عشر، العدد3، سبتمبر 2020.